الأمم المتحدة

A/C.3/62/SR.12

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
18 January 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد وولف ..... (جامايكا)

المحتويات

البند ٦٣ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) النهوض بالمرأة (تابع)

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-54198 (A)

أُفتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥.

البند ٦٣ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/62/38 و177 و202 و290)

(أ) **النهوض بالمرأة** (تابع) (A/62/173 و188 و201)

(ب) **تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة** (تابع) (A/62/178)

١ - **السيد كينيانجوي** (كينيا): قال إن النساء هن عوامل تغيير هامة في التنمية. وأضاف أنه لذلك فإنه لكسر الحلقة المفرَّغة لعدم المساواة بين الجنسين والفقر والتمييز والعنف الموجَّه ضد المرأة عكفت حكومته على القيام بعملية منهجية لإعادة تنظيم الاتجاهات الاجتماعية للمساواة بين الجنسين من خلال تدابير سياسية وتشريعية وإدارية وتدابير تتعلق بالسياسة. وذكر أن استعراضاً شاملاً للدستور قد أتاح فرصة لتضمين المساواة بين الجنسين في القانون الأساسي. وأشار إلى أنه علاوة على ذلك أنشأت الحكومة وزارة الشؤون الجنسانية والرياضة والثقافة والخدمات الاجتماعية، وكذلك اللجنة الوطنية المعنية بالقضايا الجنسانية وبالتنمية، وذلك لضمان تعميم القضايا الجنسانية. وذكر أنه قد جرى تعيين موظفين مختصين بالمسائل الجنسانية في مناصب رفيعة في الوزارات وفي هيئات أخرى وذلك لضمان دمج المنظورات الجنسانية في تصميم جميع السياسات والبرامج الإنمائية وتطويرها وتنفيذها وتقييمها. وقال إنه قد أتيحت الفرصة أيضاً لمنظمات حقوق المرأة لترشيح ممثلين للجان والمجالس المختلفة. وأشار إلى أن ثلث جميع التعيينات الجديدة في مجال الخدمات العامة قد خُصِّصت للنساء.

٢ - وواصل حديثه قائلاً إن العنف الموجَّه ضد المرأة هو ممارسة مستهجنة بجميع أشكاله. وأضاف قائلاً إن تلك الممارسة لا تتنافى فحسب مع حقوق الإنسان لضحاياها ولكن أي مجتمع تُقبل فيه هذه الممارسة لا يمكن له أن يصل بتنميته المحتملة إلى المستوى الأمثل. وقال إنه لذلك سنَّت الحكومة قانون الجرائم الجنسية لعام ٢٠٠٦، وهو قانون شدَّد العقوبات على الاغتصاب وهتك العرض. وأشار إلى أن قانون أخلاقيات الموظف العمومي لعام ٢٠٠٣ يحظر التحرش الجنسي في مكان العمل. وقال إن قانون العنف المنزلي (حماية الأسرة) قد عُرض على البرلمان. وذكر أن قانون الأطفال لعام ٢٠٠١ يجرِّم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال. وأضاف قائلاً إنه قد بُذلت جهود من جانب الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لرفع مستوى الوعي بمخاطر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث واتُخذت تدابير لمنع الممارستين في المجتمعات التي تنتشران فيها. وقال إنه قد أنشئ في نيروبي مركز للشرطة مختص بأحد الجنسين وذلك للتعامل مع النساء والأطفال من ضحايا العنف، كما أنشئت في جميع أنحاء البلد مكاتب للتعامل مع المسائل الجنسانية في مراكز الشرطة. وأشار إلى أنه قد أنشئت أيضاً وحدة شرطة خاصة لمكافحة الاتجار.

٣ - واستطرد قائلاً إنه في كينيا تعيش نسبة ٨٠ في المائة من النساء في المناطق الريفية وتشكلن نسبة ٧٠ في المائة من جميع العاملين في القطاع الزراعي. وأضاف قائلاً إنه مع ذلك فإن ملكية الأرض تكاد تكون مقتصرة على الرجال وذلك بالنظر إلى التقاليد السائدة. وذكر أنه لذلك تمت صياغة سياسة وطنية بالنسبة للأرض، وهي سياسة توصي بتجريم جميع القوانين والأنظمة والعادات والممارسات التي تميِّز ضد المرأة بالنسبة لملكية الأرض. واختتم حديثه قائلاً إن الحكومة قد أنشأت أيضاً صندوق مؤسسي للمرأة خصَّصت له ٢ بليون شلن كيني في السنة المالية الحالية لتقديم قروض للنساء صاحبات المشاريع التجارية.

٤ - **السيد منصور** (تونس): قال إنه على الرغم من جميع الجهود التي بُذلت فإنه مما يؤسف له أن النساء لا تزلن

تعانين من الفقر والأمية والبطالة والأوبئة وعقبات أخرى، ناهيك عن التمييز والعنف والاتجار. وذكر أنه يجب أن تُتخذ بصفة خاصة إجراءات لإنهاء العنف الموجَّه ضد المرأة الذي يشكِّل ليس فقط خطراً على الإناث بل يمثل أيضاً إنكاراً لكرامتهن الإنسانية. وقال إنه لذلك يرحب وفده بالحملة المتعددة السنوات التي تشمل النظام بكامله واقترحها الأمين العام للقضاء على العنف الموجَّه ضد المرأة والفتيات.

٥ - وواصل حديثه قائلاً إنه لا يمكن لعملية التنمية أن تنجح في أي بلد بدون المشاركة النشطة من جانب النساء واشتراكهن بشكل مباشر في تنفيذ البرامج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وذكر أن تونس قد أعربت منذ حصولها على الاستقلال في عام ١٩٥٦ عن استعدادها للانضمام إلى العالم الحديث مع احتفاظها بشخصيتها التقليدية. غير أنه منذ البداية كان من الضروري التعامل مع عدد من المحظورات الاجتماعية؛ إذ أنه ليس من الممكن لمجتمع متمسك بالتقاليد القديمة أن يطور عملية إنمائية جديرة بهذا الإسم. وأضاف قائلاً إنه لهذا شهد شهر آب/أغسطس من عام ١٩٥٦ اعتماد ''مدونة المركز الشخصي'' التي جرَّمت تعدد الزوجات والخُلع وطبَّقت نظام الطلاق القانوني. وقال إنه بعبارة أخرى استعيض عن النموذج الأثري، الذي جسَّد الوضع المتدني للمرأة والتمييز الجنسي الصارخ، بنظام أصبحت النساء بموجبه شريكات على قدم المساواة. وأضاف قائلاً إن أثر دمج المرأة في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو أن تونس أصبحت مجتمعاً مفتوحاً ومعتدلاً ومتوازناً. وقال إن خطط العمل المختلفة قد أدَّت إلى التحرير التدريجي للمرأة. وواصل حديثه قائلاً إن الحملات التي تهدف إلى معالجة الأمية وتشجيع تنظيم النسل وتطبيق نظام التعليم الشامل أدَّت في نهاية الأمر إلى إدراج المنظور الجنساني في الخطط الإنمائية والتدريب المهني. وأشار إلى أن المرأة قد حققت نجاحاً في العمل كطبيبة أو محامية أو قاضية وفي مناصب الوزراء أو العُمد أو المديرين.

٦ - وواصل حديثه قائلاً إن النساء أصبحن يُنظر إليهن كأحد العوامل المحدِّدة في التنمية الاقتصادية للبلد وفي تماسكه الاجتماعي واستقراره السياسي. وأضاف قائلاً إن الحصول على الوظيفة لا يزال يمثل أحد التدابير الأكثر فعالية لتعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة وترسيخ المساواة الحقيقية بين الجنسين. وذكر أنه في عام ٢٠٠٦ زادت نسبة النساء في عدد السكان النشطين في تونس عن ٢٥ في المائة. وأضاف قائلاً إن إنشاء آليات تتيح للمرأة فرص الحصول على مصادر التمويل، بما يشمل القروض البالغة الصغر، قد مكَّنهن من الإسهام على نحو فعَّال في الاقتصاد. وقال إنه ينبغي مع ذلك أن تزيد المرأة مشاركتها الوثيقة في مجتمع المعلومات. وفي نهاية حديثه حثّ المجتمع الدولي على الإقرار بقيمة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كقوة محركة ليس فقط للتنمية بل أيضاً لاندماج المرأة بشكل كامل في المجتمع.

٧ - **السيد بارك هي - كوون** (جمهورية كوريا): قال إن تمكين المرأة من شأنه أن يسهم ليس فقط في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بل أيضاً في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وأضاف قائلاً إنه لذلك يرحِّب وفده بقرار الأمين العام بأن يكون على رأس حملة متعددة السنوات على مستوى المنظومة للقضاء على العنف الموجَّه ضد المرأة والفتيات. وذكر أن وفده يثني أيضاً على ''عمل الأمم المتحدة لإنهاء العنف الجنسي في حالات الصراع'' وعلى حملة ''أوقفوا الاغتصاب الآن'' التي تنظمها الأمم المتحدة. وقال إن أكثر أشكال انتهاكات حقوق الإنسان بشاعة لا تقتصر على الاغتصاب والرق الجنسي المنظَّمين ولكنها تشمل أيضا جرائم الحرب وكذلك، في بعض الظروف، الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. واستطرد قائلاً إنه يجب أن يُبذل كل جهد ممكن لمنع هذه الأعمال البشعة وإنهاء

الإفلات من العقاب. أشار إلى أن إحدى الطرائق لتحقيق ذلك تتمثل في إثارة الوعي العام من خلال تشجيع التوعية بحقوق الإنسان وضمان الدقة في وصف الأحداث التاريخية في المناهج التعليمية.

٨ - وواصل حديثه قائلاً إنه ينبغي أن يُدمَج المنظور الجنساني بشكل كامل في منظومة الأمم المتحدة. وأشار إلى أن الهيكل الحالي للمنظمة هو، على أي حال، غير كافٍ لتحقيق ذلك الغرض. وذكر أن هناك حاجة إلى قيادة قوية وتنسيق. وأضاف قائلاً إن وفده يؤيد وضع هيكل جنساني جديد يوحِّد بين الأنشطة التقليدية والأنشطة البرنامجية في آلية متماسكة يرأسها وكيل للأمين العام. وقال إن وفده يثني أيضاً على القرارات التي اتُخذت في الدورة الحادية والخمسين للجنة مركز المرأة بشأن إنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج القسري للفتيات الأطفال.

٩ - وقال إن حكومته قد اتُخذت تدابير شاملة لتحقيق النهوض بالمرأة. وأضاف قائلاً إنه قد تحقق تقدُّم ملحوظ في تحقيق المساواة بين الجنسين في قوانين البلد ومؤسساته. وأشار إلى أن نظام رئاسة الأسرة، الذي ينطوي على تمييز قانوني ضد المرأة، قد أُلغي. وأضاف قائلاً إنه لذلك أصبح من الممكن أن تواصل حكومته سحب تحفظاتها على الفقرة ١ (ز) من المادة ١٦ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وذكر أنه كي تنفِّذ الحكومة تعهدها بتعميم المنظور الجنساني أجرت تحليلاً لأثر نوع الجنس على السياسة في الحكومة المركزية والحكومة المحلية، كما أن القانون الإحصائي ينص على أن تقسيم البيانات حسب نوع الجنس هو شرط مسبق للموافقة على البيانات الإحصائية. وقال إنه وفقاً للقانون المالي الوطني لعام ٢٠٠٦ سيبدأ في عام ٢٠١٠ تنفيذ سياسة للميزانية حسَّاسة بالنسبة لنوع الجنس. وواصل حديثه قائلاً إنه بالنسبة لمشاركة المرأة في عملية صنع القرار تحقَّق تقدُّم كبير بتعيين أول رئيسة وزراء وأول وزيرة للعدل في السنوات الأخيرة. وأشار إلى أن نسبة النساء بين الممثلين في الجمعية الوطنية قد زادت زيادة كبيرة.

١٠ - واستطرد قائلاً إنه قد حدثت زيادة كبيرة في الزيجات الدولية في جمهورية كوريا. وأضاف قائلاً إن هذا الوضع يمثل تحديات جديدة وإنه يجري بذل جهود من أجل التوصل إلى طرائق لحماية الزوجات الأجنبيات وحمايتهن. وذكر أنه في عام ٢٠٠٦ وضعت الحكومة ”سياسة الدمج الاجتماعي للأُسر التي تضم نساء مهاجرات“ التي شارك فيها ممثلون من ١٢ وزارة. واختتم حديثه قائلاً إنه قد بُدئ أيضاً برنامج لمساعدة الإناث المهاجرات في التواؤم مع اللغة والثقافة الكوريتين قبل زواجهن وذلك بمشاركة المنظمة الدولية للهجرة والمنظمات غير الحكومية.

١١ - **السيد كريستيان** (غانا): قال إنه بعد سنوات من المشاورات المكثَّفة مع جميع قطاعات المجتمع الغاني صدر قانون العنف المنزلي في شباط/فبراير ٢٠٠٧، وهو ما يمثل معلماً رئيسياً في التزام الحكومة باحترام حقوق الإنسان، وتحديداً حقوق المرأة. وأضاف قائلاً إن إدارة الشرطة في غانا قد أنشأت وحدات محلية لمواجهة العنف ودعم الضحايا في جميع أنحاء البلد. وأشار إلى أنه قد اتُخذت أيضاً تدابير لضمان مراعاة الجوانب الجنسانية في الخطط والبرامج القطاعية.

١٢ - وواصل حديثه قائلاً إن النساء الريفيات تشكِّلن نسبة ٤٧ في المائة من اليد العاملة في المزارع. وأضاف قائلاً إن استراتيجية الحدّ من الفقر في غانا تقدِّر أن فئة مزارعي المحاصيل الغذائية، التي تشكل النساء فيها نسبة تتراوح بين ٥٥ في المائة و٦٠ في المائة، هي أكثر الفئات تضرراً من الفقر. وذكر أن الحكومة قد اتخذت تدابير لمعالجة المشكلة عن طريق تقديم تسهيلات ائتمانية، وتحسين الخدمات التكنولوجية، ورفع مستوى المهارات في مجالي الإدارة

والشؤون المالية. وقال إنه نتيجة لتنفيذ خطة القروض الائتمانية البالغة الصغر والصغيرة حصلت ٠٠٠ ٧٠ امرأة على قروض بالغة الصغر تصل قيمتها الإجمالية إلى حوالي ٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. ومضى في حديثه قائلاً إن وزارة التعليم قد نظَّمت مدارس ليلية لمحو الأمية الوظيفية للنساء الريفيات. وأضاف قائلاً إن وزارة التعليم قد بدأت أيضاً حملة لتشجيع التحاق الفتيات بالمدارس؛ كما أن برنامجاً للتغذية في المدارس أُدخل في عام ٢٠٠٦ قد أدَّى إلى زيادة عدد الملتحقين بالمدارس الابتدائية، وخاصة بين الفتيات في المناطق الريفية.

١٣ - وقال إن هناك مناقشات جارية بشأن إلغاء الممارسات التقليدية البالية التي حالت دون امتلاك المرأة للأرض أو حصولها عليها. وأضاف قائلاً إن هناك أيضاً حواراً جارياً مع السلطات التقليدية بشأن إدراج المنظور الجنساني في ''مشروع إدارة الأراضي''، وهو مشروع يهدف إلى إصلاح نظام ملكية الأرض. وذكر أن وزارة شؤون المرأة والطفل قد وضعت قانوناً لتسهيل تسجيل ممتلكات النساء.

١٤ - واستطرد قائلاً إنه قد جرى دمج خدمات الصحة التناسلية في نظام الرعاية الصحية العام. وأضاف قائلاً إنه نتيجة لذلك ولسياسات أخرى اتُخذت، مثل تقديم الرعاية قبل الوضع وأثناء الوضع وبعد الوضع بالمجان، جرى تعريف النساء بتنظيم الأسرة وشهدن تحسناً شاملاً في حالتهن الصحية. وأشار إلى أنه قد نتجت تحسينات أخرى عن تطبيق نظام التأمين الصحي الوطني وتقديم خدمات التخطيط الصحي في المجتمعات المحلية.

١٥ - وواصل حديثه قائلاً إن دراسة استقصائية أجرتها مؤخراً إدارة المسح الإحصائي في غانا قد بيَّنت أن الفقر قد تقلص بدرجة كبيرة في المناطق الريفية. وأضاف قائلاً إن نسبة السكان الذين يعيشون عند حد الفقر قد انخفضت من ٥٠ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٣٩,٥ في المائة في عام ١٩٩٨ وإلى ٢٨,٥ في المائة في عام ٢٠٠٥. وأعرب عن الأمل في أن يستمر الاتجاه التنازلي.

١٦ - واستطرد قائلاً إن الملاحظات غير الرسمية تشير إلى أن برامج وتشريعات محو الأمية قد أدَّت أيضاً إلى انخفاض كبير في ممارسات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والتمييز ضد الأرامل والعنف الموجَّه ضد المرأة والعبودية الشعائرية والاتجار بالنساء والأطفال. وذكر أنه فيما يتعلق بالعنف القائم على أساس نوع الجنس في حالات الصراع، وخاصة الاغتصاب وأشكال الاعتداء الجنسي الأخرى، لوحظ ظهور اتجاه تصاعدي مثير للانزعاج. وأشار إلى أنه على الرغم من أن عدداً من عمليات دعم السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة لها ولاية رصد انتهاكات حقوق الإنسان فإن هناك حاجة إلى وجود قدرة تكميلية وقيادة في الميدان وفي المقر لضمان المساءلة بالنسبة لتنفيذ تلك الولايات. واختتم حديثه قائلاً إنه ينبغي أن يضع مجلس الأمن آلية لضمان التنفيذ المنظم لقراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي شكَّل اعتماده خطوة رائدة في اتجاه النهوض بالمرأة.

١٧ - **السيدة ميدال** (نيكاراغوا): قالت إنه منذ ثورة ساندينستا في عام ١٩٧٩ تقوم المرأة بدور متزايد الأهمية في نيكاراغوا. وأضافت قائلة إن الحكومة قد حدَّدت هدفاً يتمثل في الوصول بمشاركة النساء إلى نسبة ٥٠ في المائة خلال فترة ولايتها. وأضافت قائلة إن المساواة بين الرجل والمرأة تتجسَّد في الدستور، مثلما يتجسَّد التزام الدولة بإزالة العوائق التي تعترض تلك المساواة في الممارسة الفعلية أو المشاركة النشطة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وذكرت أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة قد أُدمجت في القانون النيكاراغوي وأن البلد قدَّم مؤخراً تقريره السنوي السادس وفقاً للاتفاقية.

وواصلت حديثها قائلة إن الحكومة قد حدَّدت لنفسها هدف ضمان المساواة بين الجنسين من خلال سياسة جنسانية نشطة يُتخذ بموجبها إجراء إيجابي لتشجيع مشاركة المرأة في الصناعة والإدارة العامة. وقالت إن تلك السياسة أعطت قيمة متساوية لمهارات المرأة ومهارات الرجل ولا تنطوي على التحيُّز بالنسبة لتشجيع المشاركة من جانب الجنسين في المناصب العليا وفي التدريب من أجل الحصول على مزيد من المؤهلات. وأشارت إلى أن تلك السياسة تؤيد أيضاً مبدأ الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي.

١٨ - وواصلت حديثها قائلة إن برنامج ''القضاء على الجوع'' يهدف إلى القضاء على الفقر، وخاصة فيما بين النساء، وهن القوى المحرِّكة للتنمية الاقتصادية داخل أسرهن وداخل المجتمع بصفة عامة. وأشارت إلى أن القروض البالغة الصغر ذات الفائدة المنخفضة والآلات الزراعية التي تم الحصول عليها نتيجة لاتفاقات تم التوصل إليها مع جمهورية فنزويلا البوليفارية قد وجِّهت إلى تعاونيات تديرها نساء.

١٩ - واستمرت في حديثها قائلة إن سياسة تشجيع العمالة والعمل الكريم تهدف إلى تحسين كفاءة سوق اليد العاملة وتحقيق ظروف عمل كريمة بالنسبة للحد الأدنى للأجور والضمان الاجتماعي والصحة والسلامة في مكان العمل، وهجرة اليد العاملة والاستخدام المنتج للتحويلات، وتوجيه الإنفاق الاجتماعي نحو تخفيف حدَّة الفقر والالتزام بالحقوق الأساسية في مكان العمل وتعزيز الحوار الاجتماعي. وأشارت إلى أن مشروع ''المرأة والتنمية الاقتصادية المحلية'' قد أعطى زخماً للتمكين الاقتصادي للمرأة. وقالت إنه فيما يتعلق بظروف العمل فقد تبيَّن أن العولمة قد أدَّت إلى ظهور أشكال غير نمطية للعمالة التي ترتبط في كثير من الأحيان بظروف عمالة تنطوي على مخاطر. وأضافت قائلة إنه من أجل تحديد أثر إعادة الهيكلة الاقتصادية على حياة النساء أُجري بحث بالنسبة لمسألة مرونة سوق اليد العاملة وذلك كي تحدَّد بدقة التحديات التي تواجه نيكاراغوا.

٢٠ - واستطردت قائلة إن الإنجازات الأخرى تشمل تعيين أمين المظالم لشؤون المرأة في مكتب أمين المظالم لحقوق الإنسان، وهو يتولى مهمة وضع إجراءات لتمكين المرأة وتشجيع ممارسة الديمقراطية. وقالت إن الحكومة تضم خمس وزيرات، كما أن منظمات عددها حوالي ٦٠ منظمة تعمل في مجال تشجيع وحماية حقوق المرأة والقيام بحملات لصالحها. وأضافت قائلة إنه تجدر الإشارة أيضاً إلى النجاح الذي حققته الشرطة الوطنية التي قامت، برئاسة قائد أول من النساء، بإضافة تركيز جنساني شامل في عملية تحديث الشرطة.

٢١ - وقالت إن نيكاراغوا لديها خطة وطنية لمنع العنف المنزلي أو الجنسي، وهي خطة تديرها اللجنة الوطنية لمكافحة العنف الموجَّه ضد النساء والأطفال والشباب. واختتمت حديثها قائلة إن الحكومة تركِّز بصفة خاصة على أهمية الإقرار، دون تمييز، بالحقوق الأساسية للنساء من السكان الأصليين والنساء المنحدرات من أصل أفريقي.

٢٢ - **السيد مبويندي** (ناميبيا): قال إن عدم المساواة السائد في مجتمعات كثيرة، من بينها مجتمع ناميبيا، يمكن معالجته على أفضل نحو من خلال برامج تمكين جنسانية. وأضاف قائلاً إنه وفقاً لهذا تعمل حكومته على زيادة الفرص المتاحة للمرأة بالنسبة لاكتساب المهارات المتعلقة بالمشاريع التجارية وللعمالة، كما أنها تقيم هياكل أساسية لتحسين تسويق منتجات النساء الريفيات. وواصل حديثه قائلاً إن رفع مستوى المعيشة بالنسبة للنساء من شأنه أن يخفِّض مُعامل ''جيني'' (Geni) للبلد، وهو من بين أكبر المعامِلات في العالم، بما يؤدي إلى تطوير المجتمع الناميبي. وقال إن وفده يناشد شركاء ناميبيا في التنمية زيادة دعمهم لتلك البرامج

ويدعو القطاع الخاص إلى أن ينظر إلى المرأة كشريك محلي في المشاريع الاستثمارية.

٢٣ - وواصل حديثه قائلاً إنه نتيجة للتقدُّم الذي أحرزته المرأة في مجال الشؤون السياسية والاجتماعية في أواخر القرن العشرين يحتل الكثير من النساء في الوقت الحالي مناصب استراتيجية في الحكومات وفي القطاع الخاص. وأضاف قائلاً إنه في أفريقيا انتُخبت امرأة كرئيس لدولة كما أن بعض النساء تشغلن مناصب وزارية. وذكر أن بلده قدَّم نائباً لرئيس الوزراء وعدداً من الوزراء الرئيسيين من النساء. وأضاف قائلاً إنه مع ذلك هناك الكثير الذي ينبغي عمله من أجل الوصول إلى تركيبة قيادية تتناسب مع القوة العددية والنوعية للمرأة. وأشار إلى أنه توجد في الواقع حاجة إلى ثقافة سياسية جديدة للانفتاح والتسامح والمساءلة.

٢٤ - واستطرد قائلاً إن العنف القائم على أساس نوع الجنس، والذي يمثل عقبة أمام تحقيق المساواة والتنمية والسلم، يعوق التمتع بحقوق الإنسان الأساسية للمرأة. وأضاف قائلاً إنه في حالة ناميبيا تبيِّن الإحصاءات ذات الصلة أن الجهود التي تُبذل لمعالجة هذه الظاهرة لم تحقِّق الكثير مما هو مطلوب. وأضاف قائلاً إن ''فترة الستة عشر يوماً المخصَّصة للقيام بأنشطة من أجل مكافحة العنف الجنساني (٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر - ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧)'' التي تسبق الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على العنف الموجَّه ضد المرأة ينبغي أن يكون لها أثر دائم. وقال إن مشاركة الرجال في الجهود الرامية إلى وقف العنف القائم على أساس نوع الجنس يمكن أن تكون فعَّالة في التغلُّب على أوجه عدم التوازن وعدم المساواة الموجودة بالنسبة للمسائل الجنسانية. واختتم حديثه قائلاً إنه ينبغي على الأمم المتحدة أن تضمن وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها في هذا المجال، وتسهِّل تبادل الخبرة ذات الصلة، وتساعد في تعبئة الموارد، وأن تكون الرائدة كمثال من خلال زيادة الاستفادة من معرفة المرأة وخبرتها في المناصب العليا في منظومة الأمم المتحدة.

٢٥ - **السيدة بونغودو** (نيجيريا): قالت إنه منذ أن اعتُمد في عام ١٩٩٥ منهاج عمل بيجين، الذي يُعد معلماً بارزاً، بُذلت جهود عالمية لتضييق الفجوة بين الجنسين. وأضافت قائلة إنه مع ذلك فإن التحديات المستمرة تشمل عدم المساواة في الحصول على الموارد الإنتاجية، والتحيُّز الجنساني في القوانين المتعلقة بالملكية والإرث، وعدم المساواة في حصول المرأة على التعليم، والتوزيع غير المتساوي للموارد داخل الأسرة، والعنف والتمييز ضد المرأة، والمشاركة غير الكافية من جانب المرأة في عملية صنع القرار.

٢٦ - وواصلت حديثها قائلة إن الحكومة النيجيرية قد اتخذت خطوات لتحسين ظروف المرأة. وأشار إلى أن الهيئات الوطنية التي تشجع التنمية في مجال الأعمال التجارية من خلال التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة تشمل الوكالة التي تنفِّذ البرنامج الوطني للقضاء على الفقر، ووكالة تنمية المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا، والوكالة الوطنية لحظر الاتجار بالأشخاص والمسائل الأخرى ذات الصلة. وقالت إن وكالة تنمية المشاريع التجارية والصغيرة والمتوسطة في نيجيريا تركِّز على المرأة الريفية، في حين تعمل الوكالة الوطنية لحظر الاتجار بالأشخاص والمسائل الأخرى ذات الصلة بشكل مستمر كجهة تَحول دون الاتجار بالبشر.

٢٧ - وقالت إن الخطوات الجريئة التي اتخذتها الحكومة لضمان مشاركة المرأة في التنمية قد أدَّت إلى اعتماد إطار وطني للسياسة الجنسانية. وأضافت قائلة إنه قد عُرض على الجمعية الوطنية مشروع قانون تنفيذي يقترح إدراج اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في القانون النيجيري. وذكرت أن الحكومة قد زادت مشاركة المرأة في

المجلس التنفيذي الاتحادي من نسبة ٨,٢ في المائة إلى نسبة ١٩,٢ في المائة. وأشارت إلى أن وزارات المالية والشؤون الخارجية والبيئة، وكذلك الإدارة المدنية للاتحاد ولجان رئيسية أخرى في الجمعية الوطنية، ترأسها نساء وزاد تمثيل النساء فيها. وقالت إنه إضافة إلى ذلك فإن مناصب الرؤساء التنفيذيين لسوق الأوراق المالية في نيجيريا تشغلها نساء، كما أن إدارة العائدات المحلية الاتحادية ومجلس إدارة المصارف النيجيرية ومكتب المؤسسات العامة ومكتب الأهداف الإنمائية للألفية في نيجيريا ترأسها جميعها نساء.

٢٨ - وأضافت قائلة إن الإصلاحات التعليمية الجارية في نيجيريا تركِّز على تشجيع تعليم الفتيات الأطفال بزيادة معدلات التحاقهن وبقائهن في المدارس بالنسبة للفتيات المقيمات في المناطق الريفية وذلك من خلال تعزيز الهيكل الأساسي التعليمي وتقديم حوافز خاصة لتعليم الفتيات الأطفال. واختتمت حديثها قائلة إنه في مجال العنف الموجَّه ضد المرأة تتعاون الحكومة على نحو وثيق مع وكالات إنفاذ القانون، كما أنها أقامت مأوى مؤقتاً للنساء من ضحايا العنف.

٢٩ - **السيد جانغ هون** (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): قال إن حكومته قد أصدرت القانون المتعلق بالمساواة بين الرجال والنساء في عام ١٩٤٦ وحرَّرت النساء من جميع أنواع عدم المساواة الاجتماعية والتمييز الاجتماعي بما يضمن مشاركة النساء في السياسات والاقتصاد والثقافة والحياة الاجتماعية على قدم المساواة مع الرجال وصقل السياسات لضمان حقوق المرأة. وأضاف قائلاً إن النساء لهن مكانة عالية وتُعتبرن القوة الدافعة لنصف الثورة ورصيداً له قيمة كبيرة. وقال إنه يمكن للنساء أن تطوِّرن مواهبهن وتحققن تطلعاتهن في جميع مجالات الحياة الاجتماعية. وذكر أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، باعتبارها دولة طرفاً في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تبذل كل جهد ممكن كي تفي، بحسن نيَّة، بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة.

٣٠ - وقال إنه على الرغم من أن الجيش الإمبراطوري الياباني قد انتهك حقوق الإنسان للمرأة بتجنيده قسراً ٢٠٠ ٠٠٠ امرأة من كوريا وبعض البلدان الآسيوية الأخرى على أنهن ''نساء متعة'' فإن السلطات اليابانية الحالية رفضت التعويض عن تلك الجريمة التي شكَّلت واحدة من أكبر عمليات الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان في القرن العشرين. وأشار إلى أن السلطات اليابانية تحاول أيضاً أن تشطب هذه الحقيقة من كُتب التاريخ. وذكر أنه بعد مرور ما يزيد عن نصف قرن على انتهاء الحرب يناشد من نجوا من هذه الجريمة ضمير البشرية، مثلما تناشده أرواح ضحاياها، ضمان عدم تكرار هذه الفظائع أبداً. واختتم حديثه قائلاً إنه ينبغي أن تتحمَّل السلطات اليابانية المسؤولية عن مسألة ''نساء المتعة'' وتفي بالتزاماتها وفقاً لذلك.

٣١ - **السيد عمادي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن النساء تواجهن أشكالاً مختلفة من العنف تتراوح بين الاتجار والعنف المنزلي والتمييز والاعتداءات الجنسية، من ناحية، وحالات تنشأ عن الاحتلال الأجنبي والنزاع المسلح من ناحية أخرى. وأضاف قائلاً إنه في أجزاء كثيرة من العالم تحاصر النساء دورة من الفقر الذي ينَّمي العنف. وقال إنه ينبغي أن تكون معالجة هذه المسائل، وخاصة مسألة الحاجة إلى القضاء على الفقر، من بين أعلى الأولويات بالنسبة للجهود الجماعية.

٣٢ - وواصل حديثه قائلاً إن السياسة التي تنفِّذها جمهورية إيران الإسلامية بهدف تحسين مركز المرأة الإيرانية وتوسيع مجال الأدوار التي تقوم بها لضمان مشاركتها النشطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد يوجهها مبدأ تحقيق العدالة بين الجنسين في مجالات التعليم والصحة والعمالة

والسياسة. وأضاف قائلاً إن النساء تمثلن في الوقت الحالي أكثر من نسبة ٣٠ في المائة من القوة العاملة الوطنية – وهي نسبة زادت بمقدار ٢,٦ في المائة منذ عام ١٩٩٦. وقال إن معدل مشاركة النساء في الاقتصاد قد بلغ ١٤ في المائة، وهو معدل وطني قياسي. وذكر أنه إضافة إلى ذلك ارتفع معدل معرفة القراءة والكتابة من ٢٥ في المائة في عام ١٩٧٦ إلى ٧٦ في المائة في عام ١٩٩٧ وإلى ٧٨ في المائة في عام ٢٠٠٧. وقال إنه في السنوات الأخيرة كان عدد من قدموا طلبات للالتحاق بالجامعات وتم قبولهم أكبر بالنسبة للإناث مما هو بالنسبة للذكور. وأضاف قائلاً إن مشاركة المرأة الإيرانية في الشؤون الاجتماعية والسياسية قد زادت بدرجة كبيرة خلال فترة عشر سنوات. وقال إنه في الوقت الحالي يقوم ما يزيد عن ٢٠ جماعة وحزباً بجهود نشطة في المسائل المتعلقة بشؤون المرأة، في حين تتمتع تسع منظمات غير حكومية تعمل في مجال حقوق الإنسان للمرأة بمركز استشاري مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقال في نهاية حديثه إن أنشطة إقامة الشبكات وبناء القدرة على المشاركة قد بُدئت من أجل تشجيع مشاركة المرأة في الحكومة والبرلمان والإدارة المحلية.

٣٣ – **السيدة نج لي سان** (سنغافورة): قالت إن سنغافورة أمة صغيرة لا توجد لديها موارد طبيعية؛ وتتمثل ثروتها الوحيدة في رأس المال البشري، كما أن النساء تمثلن جزءاً لا يتجزأ من رأس المال هذا. وأضافت قائلة إنه بالنظر إلى أن التعليم له أهمية أساسية بالنسبة لتنمية الأفراد فإن الحكومة تلتزم دائماً بتوفير فرص التعليم للبنين والبنات على قدم المساواة. واستطردت قائلة إنه في وقت سادت فيه اتجاهات تقليدية إزاء أدوار الإناث تم جعل التعليم الابتدائي إلزامياً للجميع، كما جرى تسهيل الوصول إلى التعليم الثانوي. وأشارت إلى أنه حتى بالنسبة للتعليم في المرحلة الجامعية لم يجر أبداً إعاقة الطلاب الإناث أو تثبيط عزيمتهن. وقالت إنه في عام ٢٠٠٦ كانت النساء تشكِّلن حوالي نصف عدد الطلاب في المرحلة الجامعية.

٣٤ – وقالت إن التعليم قد مهَّد الطريق أمام النساء للسعي من أجل الحصول على عمل مربح ومُرضٍ، وأن تطلعاتهن قد زادت تبعاً لذلك. وأضافت قائلة إن النساء تَسعَين بدأب لشغل مواقع قيادية في القطاع العام والقطاع الخاص والقطاعات التي لا تهدف إلى تحقيق أرباح. وذكرت أن أوجه التقدُّم هذه قد صحبها أيضاً، مع ذلك، ظهور تحديات. وقالت إنه على سبيل المثال أسهمت النساء بالتقريب في نصف الدخل للأسر المعيشية التي لها دخلان، وهو ما أدَّى إلى أن يواجه الزوجان في كثير من الأحيان صعوبة في تحقيق توازن بين العمل والأسرة. وأشارت إلى أن أحد مظاهر ذلك يتمثل في انخفاض معدلات الولادة. وقالت إنه مع وجود فرص عمل مستقبلية واعدة واستقلالية مالية يظل مزيد من النساء دون زواج أو أنهن تؤخرن زواجهن. وأضافت قائلة إن هذه الخيارات يجب أن يقررها الأفراد، غير أن هناك آثار خطيرة ويتعيَّن على الحكومة أن تنشئ لجنة مشتركة بين الوزارات، برئاسة نائب لرئيس الوزراء، لتشجيع الزواج والأبوة والأمومة. واختتمت حديثها قائلة إنه سيتعيَّن مع ذلك في نهاية المطاف على الزوجين في سنغافورة أن يتخذا قراراتهما الخاصة بهما.

٣٥ – **السيدة أمين** (إثيوبيا): قالت إنه بالنظر إلى أن نسبة ٨٥ في المائة من السكان الإثيوبيين يعيشون في مناطق ريفية فإن حكومتها قد أعطت أولوية للتنمية الريفية. وأضافت قائلة إن السياسات والاستراتيجيات تهدف، بصفة خاصة، إلى تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر من خلال إجراءات متعددة الأوجه للتنمية الريفية. وقالت إنه في هذا السياق، ووفقاً لقرار الجمعية العامة ١٣٨/٦٠، يمثِّل تحسين حياة النساء في إثيوبيا، وخاصة من تعشن في المناطق الريفية،

واحدة من أكبر مسؤوليات السلطات الاتحادية والإقليمية للبلد.

٣٦ - وقالت إن سياسات الحكومة واستراتيجياتها قد وُضعت بهدف تعميم المنظور الجنساني في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وأضافت قائلة إن وزارة شؤون المرأة ترصد التنفيذ العام لتلك السياسيات. وقالت إن مكاتب شؤون المرأة في جميع الولايات الإقليمية تنفِّذ أنشطة على المستوى الشعبي. وأشارت إلى أنه في جميع الوزارات القطاعية تتولى مكاتب شؤون المرأة مسؤولية ضمان تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين في المؤسسات التابعة لكلٍ منها، وكذلك دعم الجهود الوطنية ذات الصلة. وذكرت أنه قد جرى سنّ، وإنفاذ، مدوّنة جنائية جديدة تنص على منح حقوق للمرأة وتوفير الحماية لها على نطاق أوسع. وقالت إنه قد صدَر تشريع يضمن حصول المرأة على ملكية الأرض والتسهيلات الائتمانية والموارد الاقتصادية الأخرى. وأضافت قائلة إنه قد بدأ تنفيذ برنامج صحي إضافي للعمال في محاولة لتقليل عدد وفيات الأمهات على مستوى البلد. وقالت إن الحكومة الإثيوبية قد اتخذت تدابير عملية للحدّ من العنف الموجَّه ضد المرأة، وخاصة من خلال سنّ تشريع ملائم وتنفيذ آليات إنفاذ فعالة، كما أنها أدمجت المسائل المتعلقة بالمرأة في استراتيجية إنمائية لخمس سنوات تهدف إلى القضاء على الفقر. وذكرت أن النتيجة التي تحقَّقت هي زيادة فرص الوصول إلى الخدمات الصحية، والتحاق الفتيات في المدارس الابتدائية ومجال معالجة مرض ''الإيدز''، وتحقيق انخفاض كبير في معدل وفيات الأمهات.

٣٧ - واستطردت قائلة إنه على الرغم من أن عدد النساء اللواتي تشغلن مناصب في الحكومة والإدارة العامة لا يزال غير كافٍ فإنه قد زاد على جميع المستويات. وأضافت قائلة إن التحديات التي تواجهها المرأة ترجع بصفة عامة إلى عدم كفاية الموارد البشرية ونقص الوعي بأثر الممارسات التقليدية الضارة وعدم توفُّر القدرات والموارد الكافية لإنفاذ القانون وتنفيذ الاستراتيجيات المعتمَدة. واختتمت حديثها قائلة إنه لذلك من المهم للغاية أن تتَّبع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية نهجاً منسَّقاً من أجل تحقيق تمكين المرأة وتحريرها.

٣٨ - **السيدة غرابيانسكا** (بولندا): قالت إنه في حين يؤيد وفدها البيان الذي أدلت به البرتغال نيابة عن الاتحاد الأوروبي فإنه يود أن يعلن إلى أن أية إشارة في ذلك البيان إلى الحقوق الجنسية والتناسلية للمرأة لا تنطوي على تشجيع الدعوة إلى الإجهاض كوسيلة لتحقيق تقدم المرأة. وأضافت قائلة إن بولندا، التي تلتزم التزاماً تاماً بالنهوض بالمرأة، تتطلع إلى العمل مع اللجنة ومع الوفود الأخرى لتحقيق هذا الهدف.

٣٩ - **السيد شرقاوي** (المغرب): قال إن المرأة المغربية تقوم دائماً بدور رائد في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلد. وأضاف قائلاً إنه في الوقت الحالي تضم الحكومة سبع نساء، في حين أن من بين أعضاء البرلمان ٣٤ عضواً من الإناث. وقال إن النساء لهن نشاط أيضاً في المجتمع المدني وفي المنظمات غير الحكومية. وذكر أنه قد أنشئت لجنة ملكية لضمان أن يتعاون أصحاب المصلحة جميعهم لتنفيذ إصلاح اعتمده البرلمان في عام ٢٠٠٤. وأضاف قائلاً إن ذلك الإصلاح قد أرسى مبدأ المساواة بين الجنسين، واشتراك الرجال والنساء في المسؤولية عن الأسرة، وإمكان أن تتزوج أية امرأة دون إذن من والدها أو الوصي عليها، وتحديد سن ١٨ عاماً كحد أدنى موحَّد لسن الزواج والطلاق من خلال الموافقة المتبادلة. وقال إن الإصلاح قد أتاح علاوة على ذلك فرض قيود مشدَّدة على تعدد الزوجات، مثل الحصول على إذن مُسبق من قاضٍ، ووجود نص في عقد الزواج على أن الزوج ملتزم بعدم الزواج من امرأة أخرى. وأشار إلى أنه بموجب القواعد نفسها يمكن للزوج أو الزوجة رفع قضية طلاق، مع إمكان تقسيم الممتلكات المشتركة بين الزوجين

المطلَّقين. وأضاف قائلاً إنه في عام ٢٠٠٧ مكَّن إصلاح أُدخل على قانون الجنسية الأمهات المغربيات المتزوجات من أجانب من إعطاء جنسيتهن المغربية لأطفالهن.

٤٠ - وقال إن التنسيق بين التشريع المغربي والصكوك الدولية يمثل أولوية بالنسبة للمغرب. وأضاف قائلاً إن التشريع المتعلق بالسجون يتضمن نصوصاً محدَّدة تضمن سلامة المرأة وحقوقها. وذكر أن إصلاحاً أُدخل على المدونة الجنائية قد عزَّز حماية النساء والأطفال بحظر الاتجار والبغاء والصور الجنسية التي يظهر فيها أطفال، وكذلك التحرش الجنسي وجميع أشكال التمييز القائم على أساس نوع الجنس. وأضاف قائلاً إن هناك حاجة أخرى لتنفيذ استراتيجيات شاملة لها صلة بالقضايا الجنسانية مثل استراتيجية وطنية للمساواة بين الجنسين ولتعميم المنظور الجنساني اعتمدت في عام ٢٠٠٦، واستراتيجية القضاء على العنف الموجَّه ضد المرأة والخطة التشغيلية لتنفيذها. وقال إن الهياكل التي أنشئت لمساعدة النساء والفتيات اللواتي تقعن ضحية للعنف تشمل خطاً ساخناً وطنياً لتقديم خدمات المشورة المتخصصة والمساعدة القانونية والطبية والنفسية، ومركز مراقبة وطني لمكافحة العنف الموجَّه ضد المرأة. واختتم حديثه قائلاً إن مؤسسة محمد الخامس تقوم بدور نشط في دعم أنشطة لصالح النساء والفتيات الأطفال من سكان المناطق الريفية.

٤١ - **السيدة سليماني** (سيراليون): قالت إنه على الرغم من وجود عدد من القيود التي تُعزى إلى ضعف التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة للبلد وأثر نشوب حرب أهلية فإن سيراليون تحاول الوفاء بما عليها من التزامات بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأضافت قائلة إن سيراليون قد قدَّمت تقاريرها الأول والثاني والثالث والرابع والخامس مجمَّعة خلال الدورة الثامنة والثلاثين للجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وذلك بدعم مالي وتقني من شركائها في التنمية، وخاصة من مصادر تابعة للأمم المتحدة مثل شُعبة النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة والفريق القطري في سيراليون.

٤٢ - وواصلت حديثها قائلة إنه منذ التصديق على الاتفاقية في عام ١٩٨٨ أنشأت الحكومة مكتب المرأة للتنسيق بين المسائل التي لها صلة بالمرأة، وكذلك الوزارة المعنية بالمسائل الجنسانية ومسائل الأطفال، التي تقوم بدور الآلية الوطنية المسؤولة عن تعزيز النهوض بالمرأة وتمكينها. وأضافت قائلة إن التدابير العملية التي اتُخذت شملت أيضاً إدراج الاتفاقية في التشريعات وإجراء إصلاح قانوني، وكذلك اعتماد سياسة مزدوجة بشأن تعميم المنظور الجنساني والنهوض بالمرأة، كما اتُخذت خطوات لتشجيع زيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار. وأشارت إلى أنه قد تم القضاء على التمييز بين الجنسين وذلك باتخاذ تدابير للعمل الإيجابي.

٤٣ - وقالت إن تقرير سيراليون قد حظي بالثناء لما تضمَّنه من معلومات وما اتسم به من صراحة، كما أن الجهود التي بذلتها الحكومة والتي شملت، في جملة أمور، توقيع البروتوكول الاختياري ومراجعة الأحكام القانونية التمييزية وسنّ تشريع جديد بشأن القضايا الجنسانية والاتجار بالبشر كانت موضعاً للثناء. وأضافت قائلة إنه علاوة على هذا حقَّقت الحكومة تقدماً في تناول الجوانب المثيرة للقلق التي أشارت إليها اللجنة في توصياتها وتحركت على وجه السرعة لسنّ قوانين تضمن مزيداً من الحماية لحقوق المرأة، وخاصة في المناطق الريفية. وقالت إنه قد جرى أيضاً تناول مسائل مثل العنف الموجَّه ضد المرأة، وتوريث الفقر، والزواج بالإكراه. وأضافت قائلة إنه مع ذلك فإنه بالنظر إلى أن سيراليون قد أجرت مؤخراً انتخابات عامة فإن الحكومة تأمل في أن تعمل على اتخاذ مزيد من التدابير النشطة في فترة ولاية الوزير الحالي المسؤول عن القضايا الجنسانية.

٤٤ - وقالت إن سيراليون ملتزمة تماماً بتنفيذ الاتفاقية والصكوك الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان. وأضافت قائلة إن الإدارة الجديدة ملتزمة بتحسين أداء خدمات الرعاية الصحية المقدَّمة إلى النساء والأطفال، وخاصة بالحدّ من وفيات الرُضع والأمهات. وذكرت أنه في حين أن نجاح الحكومة يعتمد أولاً وقبل كل شيء على الجهود التي تبذلها فإن الدعم المقدَّم من الشركاء في التنمية له أيضاً أهمية حاسمة. واختتمت حديثها قائلة إنها من هذه الناحية تناشد المجتمع الدولي أن يدعم سيراليون في متابعة تنفيذ ما عليها من التزامات وتعهدات بالنسبة لقضية المرأة في سيراليون.

٤٥ - **السيدة غالاردو هيرنانديز** (السلفادور): قالت إنه تماشياً مع الاعتقاد السائد بأن المرأة تشكل عنصراً أساسياً في عملية التنمية الوطنية منحت حكومة السلفادور أولوية عالية لاستراتيجية تركِّز على المساواة بين الجنسين وتشجيع الآلية الوطنية المسؤولة عن التنسيق والتقييم والمراقبة لتنفيذ السياسة الوطنية المتعلقة بالمرأة. وأضافت قائلة إن السياسة قد صيغت استجابةً لمناشدة وجِّهت إلى الدول الأعضاء بأن تقدِّم القيادة المنظمة والكاملة والمتعددة القطاعات والمستدامة في تعزيز النهوض بالمرأة في المناطق الحضرية والمناطق الريفية. وذكرت أن حكومتها تعتقد بأنه ينبغي ألا تكون الأهداف الإنمائية للألفية إنجازاً نوعياً فحسب بل ينبغي أيضاً أن ترسي الأساس لعمليات اجتماعية توفر حياة كريمة ومتسقة اجتماعياً بالاستناد إلى مبدأ المساواة بين الجنسين في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤٦ - وذكرت أن السلفادور قد اتخذت إجراءً حازماً لمتابعة تنفيذ ما عليها من التزامات بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية ”بيليم دو بارا“، كما أن الالتزام السياسي على مستوى رفيع بالنهوض بالمرأة قد شهد به ترؤس السيدة الأولى لجمهورية السلفادور للهيئة الرئيسية المسؤولة عن النهوض بالمرأة. وأشارت إلى أن الحكومة قد ضاعفت أيضاً الميزانية المخصَّصة لتعزيز السياسة المتعلقة بالمرأة.

٤٧ - واستطردت قائلة إن السلفادور تسعى من أجل ضمان أن يقدَّم للنساء تعليم رفيع المستوى وله طبيعة لا تتعلق بالجنس، مع تزويدهن بالمهارات المطلوبة في أسواق العمل أو الفرص المتساوية للوصول إلى سوق اليد العاملة. وذكرت أن مبادرات القروض البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر وتشجيع القدرة على إقامة المشاريع التجارية اعتُبرت أدوات هامة لتمكين النساء السلفادوريات. وقالت إن إنشاء مراكز للإنتاج والتدريب للنساء قد عزَّز بدرجة كبيرة مركزهن الاجتماعي - الاقتصادي.

٤٨ - واختتمت حديثها قائلة إنه وفقاً للسياسة الوطنية المتعلقة بالمرأة وخطة العمل للفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩ شاركت جهات مختلفة صاحبة مصلحة تابعة للحكومة ومنظمات غير حكومية، وكذلك منظمات نسائية محلية، في الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة ومشاركة المرأة على جميع مستويات المجتمع، واتخذت خطوات تشريعية ذات صلة لمنع العنف الموجَّه ضد المرأة والقضاء عليه.

٤٩ - **السيدة ماييرا** (البرازيل): قالت إن النهوض بالمرأة هو جزء لا يتجزأ من السياسات والبرامج الوطنية لحكومتها في مجالات حقوق الإنسان والدمج الاجتماعي والتنمية. وأضافت قائلة إن إنشاء أمانة خاصة قد مهَّد الطريق للقيام بمجموعة من المبادرات المعيارية والمؤسسية التي تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وذكرت أن منهاج العمل المتفق عليه دولياً واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة قد وفرا توجيهاً لا غنى عنه للإجراءات التي اتخذتها البرازيل على المستويين الوطني والإقليمي.

٥٠ - وقالت إن البرازيل هي أحد البلدان النامية الناشئة وإنها تتسم بعدم المساواة في توزيع الدخل وعدم انتظام

التنمية فيها وبوجود تناقضات جذرية. وأضافت قائلة إنه في تنفيذ الصكوك الدولية تشكِّل التعقيدات والتفردية للمجتمع البرازيلي أساساً مفاهيمياً لعمل الحكومة. وذكرت أن الخطة الوطنية للسياسات المتعلقة بالمرأة، التي اعتُمدت في عام ٢٠٠٤، قد حدَّدت مبادئ أساسية لتصميم وتنفيذ البرامج الوطنية التي تهدف إلى النهوض بالمرأة. وفي تقديمها للإطار العام للإنجازات التي تحققت مؤخراً والمجالات ذات الأولوية قالت إن تعزيز حقوق الإنسان للمرأة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالخطة الإنمائية وبتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وذكرت أن المساواة بين الجنسين والتمكين هما أيضاً عنصران أساسيان في مكافحة الجوع والفقر وفي تحقيق التنمية المستدامة.

٥١ - واستطردت قائلة إن المبادئ تُترجَم إلى تدابير محدَّدة في ظروف مختلفة. وقالت إنه في المدارس، مثلاً، جرى وضع سياسات لتشجيع الممارسات غير التمييزية واحترام التنوع، بما يشمل التوجّه الجنسي، وإثارة اهتمام الفتيات بالنظم غير التقليدية. وأضافت قائلة إنه في مكان العمل توجَّه السياسات الوطنية نحو إزالة الحواجز التمييزية التي تعترض الحصول على الوظائف والمرتبات والترقيات والاستدامة في العمل. وذكرت أن الوصول إلى الخدمات الصحية الجنسية والتناسلية لا يزال يمثل عنصراً حاسماً وأن الحكومة تشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء تزايد الاتجاه نحو تأنيث الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، وخاصة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأضافت قائلة إن تزايد ضعف المرأة قد دعا إلى وضع برنامج محدَّد لتحسين الوصول إلى وسائل الوقاية والتشخيص والمعالجة بالنسبة للأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٥٢ - وقالت إن البرازيل ملتزمة أيضاً بحماية وتعزيز حقوق العمال الذين ينتمون إلى المناطق الريفية وإلى السكان الأصليين. وأضافت قائلة إن الوضع الخاص للنساء المنحدرات من أصل أفريقي حظي باهتمام خاص وذلك لأن هذه المجموعة تواجه تمييزاً على أساس نوع الجنس والأصل العرقي على حد سواء. وذكرت فيما يتعلق بالعنف الموجَّه ضد المرأة أن البرازيل قد شاركت بنشاط في تنفيذ الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية والمتعلقة بمنع العنف الموجَّه ضد المرأة والمعاقبة عليه وإنهائه، وهي صك إقليمي يُعتبر نموذجاً للمعاهدات المتعلقة بالعنف الموجَّه ضد المرأة. وأضافت قائلة إن الاتفاقية قد حفزت على سنّ قانون اتحادي للقضاء على العنف الموجَّه ضد المرأة وعلى فرض عقوبات أشد بالنسبة لارتكاب هذا العنف. وذكرت أن الجوانب المبتكرة للتشريع الجديد تقرّ بالدور المركزي للمجتمع المدني في منع العنف المنزلي وتوفير الرعاية للضحايا. وأضافت قائلة إن هذا التشريع هو أول قانون اتحادي يتضمن إشارة إلى ''التوجه الجنساني''.

٥٣ - وقالت إن الحكومة ملتزمة بقوة بمكافحة الاتجار بالنساء والفتيات. وأضافت قائلة إنه قد جرى وضع خطة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وذلك من أجل بناء القدرة في الإدارات العامة المحلية بمساعدة من قطاع التعليم وقطاع العمل الاجتماعي.

٥٤ - واستطردت قائلة إن البرازيل تعلق أهمية خاصة على تبادل الممارسات الجيدة والتنسيق فيما بين الدول، وخاصة على المستوى الإقليمي. وذكرت أنه على المستوى الدولي تقدِّر البرازيل الأعمال التي تقوم بها الوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة في مساعدة البلدان النامية في مجال النهوض بالمرأة. ومن هذه الناحية أشارت تحديداً إلى أعمال صندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٥٥ - **السيدة فون ليلين** (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية): قالت إن هناك إقراراً متزايداً فيما بين الممارسين في

مجال التنمية بالحاجة إلى تعظيم أثر البرامج الإنمائية من خلال تعميم المنظور الجنساني. وأضافت قائلة إنه قد تحقق تقدُّم كبير في دمج المنظور الجنساني في البحوث الزراعية. وذكرت أنه مع ذلك لا يزال الدور المحوري للمرأة في الإنتاج الزراعي غير ظاهر على نحو ملائم في العديد من السياسات الزراعية الوطنية أو في البرامج والمشاريع الإنمائية الزراعية.

٥٦ - واستطردت قائلة إنه من أجل تعزيز تعميم المنظور الجنساني يقوم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والبنك الدولي، بإعداد ''مرجع لدور المنظور الجنساني في الحياة'' وذلك لمساعدة الممارسين ودمج تحليل للمنظور الجنساني ونُهج في صالح الفقراء في البرامج والمشاريع القطاعية. وقالت إن سُبل الحياة الريفية في قطاعات فرعية ريفية معيَّنة، ومفاهيم مثل الأصول والتوسع والأسواق والمخاطرات ونقاط الضعف، هي من بين مجموعة المسائل التي جرت تغطيتها. وذكرت أنه خلال عملية إعداد المرجع جرى تحديد عدد من الثغرات: فعلى الرغم من أن الأنشطة الجنسانية جرى تجميعها حول التمويل البالغ الصغر فإن ما هو معروف عن دور المرأة في قطاع التمويل الريفي الأكبر قليل. وأضافت قائلة إن الجوانب التي تثير قلق النساء نادراً ما تؤخذ في الاعتبار عندما يكون الأمر متعلقاً بالاستثمار في تنمية الهيكل الأساسي وبالتمييز بين مهام النساء المزارعات ومهام نظرائهن الذكور، كما أن النساء تعانين من تضرر واضح بالنسبة للحصول على خدمات التوسع والتكنولوجيات الجديدة والإمكانيات المتعلقة بالمعلومات واتخاذ القرارات.

٥٧ - وقالت إن تقرير الأمين العام (A/62/202) قد بيَّن أن المعلومات المتوفرة عن مدى تأثير المرأة في المناطق الريفية في تصميم وتنفيذ البرامج والسياسات الإنمائية هي معلومات قليلة. وأضافت قائلة إن أحد مجالات الاهتمام الرئيسية بالنسبة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية هو إعطاء المرأة الريفية صوتاً في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتها وعلى تطلعاتها المستقبلية. وأشارت إلى أنه تحقيقاً لهذا الهدف يعمل الصندوق على تعزيز منظمات المرأة الريفية، وتدريبها وتعليمها، وعلى إتاحة الفرصة للحصول على المعلومات المتعلقة بالسوق وخدمات دعم الإنتاج. وقالت إن بناء القدرات والمؤسسات في المجتمعات الفقيرة له أهمية حيوية في مساعدة سكان تلك المجتمعات على المطالبة بحقوقهم والتصدي للمخاطر المرتبطة بالفقر المدقع.

٥٨ - واستطردت قائلة إن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قد أدرك أن الأنشطة المصمَّمة لتحسين الوضع الاقتصادي للمرأة وقدراتها بالنسبة للتنظيم واتخاذ القرارات تُحقق أكبر قدر من النجاح عندما تكمِّل استثمارات في مجالات الإمداد بالمياه والرعاية الصحية ومحو الأمية تلك الإجراءات وذلك بالنظر إلى أن هذه الخدمات تمنح المرأة ما يلزم من وقت وطاقة ومعرفة للمشاركة بنشاط في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وأضافت قائلة إنه كي تتحقق بالكامل الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالحدّ من الفقر ينبغي أن يعمل المجتمع الإنمائي في إطار الخطة التي وضعتها النساء الريفيات أنفسهن.

٥٩ - وذكرت أنه ينبغي أن تُبذل جهود إضافية على المستوى الدولي من أجل إشراك النساء الريفيات في المناقشات الهامة المتعلقة بالسياسة. وأضافت قائلة إن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يدعم منظمات المزارعين من خلال برنامجه لتقديم المنح مع المساواة بين المرأة والرجل في التمثيل، وأنشأ محفلاً للمزارعين في مجلس إدارته. وذكرت أنه ينبغي أن يولى اهتمام لدور المرأة الريفية في الدورة القادمة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة التي يُتوقع أن ينصَّب التركيز فيها على الزراعة والتنمية الريفية والأرض والقحط والتصحُّر وأفريقيا.

٦٠ - **السيد باف** (اللجنة الدولية للصليب الأحمر): قال إن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لإثارة الوعي بحالة النساء اللواتي تتأثرن بالنزاع المسلح وحالات العنف الأخرى، ولتحسين احترام القانون الإنساني الدولي. وأضاف قائلاً إنه يجب حماية المرأة من المخاطر التي تنشأ عن السلوك العدائي، كما يجب أن تكون قادرة على أن تعيش دون خوف من القتل خارج نطاق القانون أو إساءة المعاملة أو الاتجار أو الاختطاف.

٦١ - وقال إنه على الرغم من أن النساء تتسمن بالمرونة فإن حالات العنف تعرضهن لنفس التهديدات البدنية التي يتعرض لها المجتمع ككل، بالإضافة إلى العنف الجنسي المرتبط بنوع الجنس. أضاف قائلاً إن الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى تمثِّل في وقت الحرب انتهاكات خطيرة للقواعد الأساسية لحماية الأشخاص في ظروف العنف وتشكِّل جرائم حرب عندما تُرتكب ضد أشخاص يتمتعون بالحماية وفقاً للقانون الإنساني الدولي. وذكر أن الآثار المترتبة على هذه الجرائم لها تداعيات دائمة بالنسبة للمرأة بما يتجاوز الصدمات الجسدية، وكذلك بالنسبة للمجتمعات، وخاصة في الحالات التي يكون هناك بالنسبة لها ارتباط بين نزاهة المجتمعات والأسر، من ناحية، و''فضيلة'' نسائها من ناحية أخرى. وأشار إلى أن العنف الجنسي يمكن منعه. وأضاف قائلاً إنه لذلك تقع على عاتق الدول والجهات الفاعلة الأخرى مهمة تنفيذ القواعد التي تحظر العنف. وقال إنه مما يسُره من هذه الناحية أن يلاحظ التطورات التي طرأت مؤخراً على المستوى الوطني والدولي لإنهاء إفلات مرتكبي الانتهاكات ضد المرأة من العقاب. وذكر أنه يجب أن تُبذل جهود متواصلة لمنع تلك الانتهاكات ولتوفير المساعدة الملائمة لضحاياها.

٦٢ - وواصل حديثه قائلاً إن التشرد قد أدَّى أيضاً إلى تعقيد عوامل المخاطرة التي تواجه النساء خلال فترات النزاع المسلح، وخاصة عندما تكون المسؤولية عن حياة أسرهن واقعة على عاتقهن. وذكر أن المساعدة الملائمة التي تأخذ في الحسبان حاجات النساء اللواتي تقمن بوظيفة رب الأسرة يمكن أن تؤدي إلى الحدّ من المخاطر المعيَّنة التي تواجهنها عندما تحاولن ضمان الدخل والغذاء والإمدادات الشحيحة الأخرى خلال فترة التشرد. وأشار إلى أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر قد سعت من أجل ضمان أن تأخذ برامجها وأنشطتها الإنسانية في الاعتبار الحاجات والمنظورات المعيَّنة لتلك الفئة من النساء وأن تمكِّنهن من أن تكن مكتفيات ذاتياً.

٦٣ - واستطرد قائلاً إنه في ظروف ما بعد الصراع تعاني النساء اللواتي تفقدن أقارب لهن من متاعب نفسية لعدم معرفتهن مصير أحبابهن ولعدم تمكنهن من استكمال إجراءات العزاء. وأضاف قائلاً إن أحد الجوانب الأخرى التي لا يُنتبه إليها في كثير من الأحيان هي عدم وجود إقرار رسمي بوضع الأشخاص المفقودين. وقال إنه في حالة الأزواج المفقودين لا يكون للنساء أنفسهن وضع قانوني واضح، وهو ما يؤثر على حقوقهن بالنسبة للملكية والإرث والوصاية وعلى احتمالات زواجهن من جديد واستحقاقهن للمزايا. وأشار إلى أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقدِّم مساعدة ودعم ماديين خلال اتخاذ جميع الإجراءات الإدارية المتعلقة بتقديم طلبات للحصول على دعم مالي أو مشورة قانونية. وذكر أن اللجنة تدعم أيضاً ورش العمل التي يتم إنشاؤها لمعالجة الجوانب النفسية بالنسبة لأسر الأشخاص المفقودين وتلفت انتباه السلطات والهيئات الأخرى إلى وجود حاجة لدعم تلك الأسر. واختتم حديثه قائلاً إنه ينبغي أن يُبذل كل جهد ممكن لمنع حدوث حالات اختفاء ولتتبُّع مصير المفقودين بأسرع ما يمكن، كما ينبغي أن تقرّ الدول في قوانينها بوضع زوجات الأشخاص المفقودين وأن تقدِّم إليهن المساعدة اللازمة.

٦٤ - **السيد عمر** (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)): قال إنه على الرغم من الاتفاقات والمؤتمرات ومؤتمرات القمة الدولية الإيجابية العديدة لا يزال هناك تمييز واسع النطاق وخطير ضد المرأة في المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية. وأضاف قائلاً إن مشكلات مثل العنف، وعدم المساواة في الإرث وحقوق الملكية، والفجوة الرقمية بالنسبة للمسائل الجنسانية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتغير المناخ، سبَّبت أضراراً فادحة للنساء، وخاصة النساء الريفيات، وزادت من حدَّة الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وذكر أن تنفيذ سياسة ريفية وزراعية ناجحة يتطلب أن تأخذ الاستراتيجيات الإنمائية في الاعتبار العوامل الاجتماعية.

٦٥ - وقال إن نسبة ٧٥ في المائة من الفقراء في العالم يعيشون في مناطق ريفية، كما النساء الريفيات تمثلن نصف عدد هؤلاء السكان. وأضاف قائلاً إن النساء الريفيات تعتمدن على المهن الزراعية والمهن الريفية ذات الصلة بالزراعة، وعلى التجارة والخدمات، بالنسبة لسُبُل عيشهن. وأشار إلى أن دور المرأة في الزراعة ومصائد الأسماك والغابات، وإسهامها الذي لا يمكن حصره في حياة الأسر المعيشية وفي الأمن الغذائي الوطني يجب أن يحظى باهتمام عاجل.

٦٦ - وواصل حديثه قائلاً إن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) تركِّز على بناء القدرات، وسوف تواصل مساعدة الدول الأعضاء في صياغة إجراءات وسياسات وطنية ملائمة كي تحقق أهدافها وتفي بالتزاماتها وتحدّ من الفوارق بين الجنسين بالنسبة للوصول إلى الموارد والخدمات الإنتاجية والسيطرة عليها. وقال إن المنظمة تساعد الدول بالنسبة لاتباع منظور جنساني في مواجهة المشكلات المتعلقة بحقوق الملكية، والفقر في المناطق الريفية، والأمن الغذائي، وانتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتطوير ممارسات المواءمة من أجل مواجهة تغير المناخ.

٦٧ - وقال إن إقامة تعاون وثيق فيما بين الجهات الفاعلة على جميع المستويات له أهمية حاسمة بالنسبة لإيجاد بيئة اجتماعية تمكينية. وأضاف قائلاً إن منظمة الأغذية والزراعة ملتزمة بالكامل بأن تواجه، في حدود ولايتها، التحديات التي تشكلها العوامل الاجتماعية والاقتصادية، وهي على استعداد لإقامة شراكات من أجل دعم المرأة الريفية والمساواة بين الجنسين والنهوض بهما على نحو فعَّال وذلك كوسيلة لمكافحة الجوع والفقر. وفي نهاية حديثه لفت الانتباه إلى شعار يوم الغذاء العالمي لعام ٢٠٠٧، ''الحق في الغذاء''، وهو شعار يهدف إلى إلقاء الضوء على الحق في الغذاء وفي الوصول بشكل مستمر إلى موارد الإنتاج، وكذلك على الحق في الحصول على دخل لشراء الغذاء الكافي.

٦٨ - **السيدة ديجاكتا** (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (''الموئل'')): قالت إن برنامج ''الموئل'' التابع للأمم المتحدة يؤيد تقرير الأمين العام عن التدابير التي اتُخذت والتقدم الذي تحقَّق في متابعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (A/62/178). وأضافت قائلة إن التوسع الحضري المستدام يشكل واحدة من التحديات الأكثر إلحاحية التي تواجه المجتمع الدولي. وقالت إن هناك اختلافاً في ممارسة النساء وممارسة الرجال للحياة في المناطق الحضرية. وأشارت إلى أن أوجه عدم المساواة في الوصول إلى خدمات أساسية، مثل المياه والمرافق الصحية والإسكان، قد أدَّت إلى أشكال صارخة للفقر في المناطق الحضرية. وقالت إن النساء لا تتوفر لهن نفس الفرصة المتوفرة للرجال بالنسبة للوصول إلى موارد مثل الأرض والقروض والتكنولوجيا. وذكرت أن النساء وأطفالهن يتعرضون لمخاطر الجرائم في المناطق الحضرية، وهم يتأثرون بصفة خاصة خلال عمليات الإجلاء والكوارث

والنـزاعات. وذكـرت أن النـساء مـستمرات في الهجـرة مـن المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بحثاً عن فرص العمل. وأضافت قائلة إن النساء تصبحن بشكل متزايد ضحايا للاتجار بالبشر ولأشكال أخرى من العنف.

٦٩ - وواصلت حديثها قائلة إن برامج ''مدن أكثر أماناً'' قد شجِّعت على تعميق فهم العنف الموجَّه ضد المرأة من خلال رصد سلامتها وتبادل أفضل الممارسات. وأضافت قائلة إن برنامج ''الموئل'' التابع للأمم المتحدة قد بدأ برنامجاً للإدارة الرشيدة من أجل تشجيع الحوار بين المجتمعات المحلية والسلطات المحلية. وقالت إن البرنامج يقدِّم الدعم من أجل تحسين نظم توفير المأوى وحقوق الإسكان، وكذلك أمن الملكية، وخاصة بالنسبة للمرأة، من خلال ''شبكة الأداة العالمية للأرض''. وذكرت أن برنامج ''الموئل'' قد بدأ أيضاً برنامجاً لتمكين النساء الحضريات صاحبات المشاريع التجارية وذلك من خلال تطوير الإسكان وحماية حقوق الأرض وتوفير فرص العمل، ضمن مجالات أخرى. وأضافت قائلة إن البرنامج قد أدَّى إلى إنشاء صناديق استئمانية تتيح حصول النساء على الأرض، وهو ما أدَّى إلى تعبئة النساء لإنشاء تعاونيات إسكانية وللادخار من أجل الاستفادة من مختلف آليات التمويل بالرهونات. وأشارت إلى أن الصناديق الاستئمانية تقوم بدور السماسرة بين النساء الفقيرات في المجتمعات المحلية والبيروقراطية الحكومية والمؤسسات المالية، وهي تمكِّن النساء من امتلاك الأرض والمسكن. وقالت في نهاية حديثها إن البرنامج يشكل جزءاً من ''مرفق النهوض بالأحياء الفقيرة''.

٧٠ - **السيد نيجونكو** (منظمة العمل الدولية): قال إنه على الرغم من التقدم الكبير الذي أُحرز بالنسبة لمكافحة التمييز في مكان العمل فإن تقرير منظمة العمل الدولية عن التمييز وعنوانه ''المساواة في مكان العمل: مواجهة التحديات'' يبين أن استمرار وجود فجوات جنسانية بالنسبة للعمالة والأجر لا يزال سبباً للقلق. وأضاف قائلاً إن خطة عمل منظمة العمل الدولية لمكافحة التمييز تشمل تشجيع المساواة بين الجنسين من خلال زيادة التكامل والتنسيق بالنسبة للإجراءات العالمية، وتعميم عدم التمييز والمساواة في البرامج القطرية للأعمال الكريمة، وتشجيع إصلاح القوانين وتنفيذها، ضمن تدابير أخرى. وذكر أن منظمة العمل الدولية تؤيد إنشاء لجان ثلاثية معنية بإتاحة فرص متساوية في مكان العمل. وأشار إلى أن المنظمة قد اعتمدت قراراً بشأن تشجيع المساواة بين الجنسين والمساواة في الأجر وحماية الأمهات وتقديم التدريب فيما يتعلق بالمساواة في الأجر من خلال برامج مختلفة. وقال إن أحد مجالات التمييز الأخرى ضد المرأة يتعلق بأدوارها الإنجابية وذلك بالنظر إلى أنها تواجه عدم مساواة في التعيين وتتعرض للطرد على أساس أنه حامل بالفعل أو حتى على أساس أنه من المحتمل أن تصبح حاملاً. وذكر أن ورقة أصدرتها مؤخراً منظمة العمل الدولية وعنوانها الأمومة المأمونة وعالم العمل ألقت الضوء على مجالات الأولوية بالنسبة للإجراءات التي تُتخذ في مكان العمل ومن شأنها أن تسهم في تحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن النهج الذي تتَّبعه المنظمة إزاء العنف الموجَّه ضد النساء المهاجرات العاملات يستند إلى استراتيجية لتشجيع سياسات للهجرة حسَّاسة بالنسبة لنوع الجنس ومعايير لليد العاملة بالنسبة للعمال المهاجرين وذلك في إطار ''خطة العمل الكريم''. وأشار إلى أن منظمة العمل الدولية تنفِّذ في الوقت الحالي عدداً من المشاريع التي تتناول مسألة الاتجار بالنساء المهاجرات ومسألة العمل القسري.

٧١ - وقال إن العمال من سكان المناطق الريفية يواجهون أعلى معدلات الفقر والضعف وذلك لأنهم يكونون في كثير من الأحيان غير منظَّمين ومفتقرين لحماية النقابة. وأضاف قائلاً إن منظمة العمل الدولية تعمل مع منظمات دولية أخرى لتشجيع المساواة بين الرجال والنساء ودمج المنظور

الجنساني في الحركة التعاونية وفي المجتمع. واختتم حديثه قائلاً إن التعاونيات قادرة على مواجهة تأنيث الفقر وذلك بإتاحة الفرص أمام النساء لتحسين وضعهن الاقتصادي كعضوات، أو كموظفات، في التعاونيات.

٧٢ - **السيدة فيليب** (اتحاد البرلمانات): قالت إن النهوض بالمرأة هو من بين مجالات النشاط الرئيسية للاتحاد البرلماني الدولي وذلك لأن العمل الجماعي مع البرلمانات هو وحده الذي يمكن من خلاله معالجة عدم المساواة والتمييز بين الجنسين. وأضافت قائلة إن الاتحاد يؤكِّد بصفة خاصة على تعزيز دور البرلمانات في عملية الميزانية ويضمن أن تلبي تلك العملية حاجات الرجال والنساء على حد سواء. وذكرت أنه يجب أن تحقق مجموعات العمل واللجان البرلمانية التوازن بين الجنسين، كما يجب أن تكون الإحصاءات الاقتصادية والبيانات الأخرى مقسمة حسب نوع الجنس وأن تمثَّل المرأة على نحو ملائم في الدوائر المدنية، وخاصة في الإدارات الاقتصادية والمالية.

٧٣ - وواصلت حديثها قائلة إن العمليات السياسية لن تكون حسَّاسة بالنسبة لنوع الجنس ما لم يكن عدد النساء في مناصب صنع القرار أكبر مما هو عليه الآن. وأضافت قائلة إن اتحاد البرلمانات يواصل دعم النساء في مجال السياسة، بما يشمل تنظيم مؤتمرات إقليمية للنساء البرلمانيات وللنساء اللوائي تشغلن مناصب تقمن فيها باتخاذ قرارات سياسية. واختتمت كلمتها قائلةً إن الاتحاد سوف يواصل العمل أيضاً مع شعبة النهوض بالمرأة لتنظيم يوم برلماني في الدورة الثانية والخمسين للجنة مركز المرأة.

٧٤ - **السيدة سيموفيتش** (إسرائيل): تحدثت ممارسةً لحق الرد بالنسبة للبيان الذي أدلى به مراقب فلسطين فقالت إن إسرائيل تتعاطف تماماً مع النساء الفلسطينيات البريئات اللوائي تتعرضن للمعاناة. وأضافت قائلة إنه مع ذلك هناك حاجة إلى قيادة شُجاعة من جانب الفلسطينيين في إنهاء الإرهاب وذلك إذا ما أُريد تخفيف معاناة النساء. وذكرت أنه يجب أن يقرّ الفلسطينيون بأن أمن إسرائيل هو لصالحهم أيضاً. وقالت إن الفلسطينيين - وليس الإسرائيليين - هم الذين يقتلون بناتهم وأخواتهم باسم شرف العائلة. وأضافت قائلة إنه قد قُتل أيضاً نساء وأطفال خلال الاشتباكات العنيفة التي وقعت بين فتح وحماس في صيف عام ٢٠٠٧. وقالت إنه وفقاً لما ذكره المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان زجَّ الجانبان بمدنيين في النزاع وذلك بمنع وصول الغذاء إليهم وإطلاق النار على متظاهرين مسالمين. وأشارت إلى أن منازل الطرفين قد أُضرمت فيها النار أو استُهدفت بقذائف في إطار سياسة للمعاقبة الجماعية لإخضاع الطرف الآخر. وقالت إن غالبية سكان مدينة غزة قد عانوا من انقطاع التيار الكهربائي وتوقف الخدمات الأساسية وهو ما يهدِّد بحدوث كارثة إنسانية. وذكرت أن رجالاً يحملون بنادق قد منعوا سيارات الإسعاف من الوصول إلى الجرحى أو نقلهم إلى المستشفيات وهو ما أدَّى إلى زيادة عدد من ماتوا. وأضافت قائلة إن الوضع الذي وصفه المركز يؤكد أن النساء الفلسطينيات هن أولاً وقبل كل شيء ضحايا لمجتمعهن. وأشارت إلى أنه في كثير من الحالات أُرغمت نساء فلسطينيات من جانب جماعات إرهابية على القيام بهجمات وهو ما جعلهن ضحايا أو سبباً لسقوط ضحايا.

٧٥ - وواصلت حديثها قائلة إن من دواعي سرور وفدها أن يسمع من مراقب فلسطين أن الشعب الفلسطيني يريد السلام. وأضافت قائلة إن هذه العبارة تتعارض على أي حال مع إطلاق الإرهابيين الفلسطينيين لما يزيد عن ١ ٠٠٠ صاروخ من طراز ''القسَّام'' من قطاع غزة إلى إسرائيل منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وقالت إنه مع ذلك تجدَّد الأمل في الحوار والمصالحة وذلك في ضوء الاجتماعات المنتظمة التي عُقدت مؤخراً بين القيادة الإسرائيلية والقيادة الفلسطينية.

واختتمت حديثها قائلة إنه يجب أن تسير المرأة الإسرائيلية والمرأة الفلسطينية معاً في الطريق الطويل والحافل بالتحديات المؤدي إلى السلام.

٧٦ - **السيد عابدين** (السودان): قال إن مشروع القرار المتعلق باستخدام الاقتصاد كأداة لتحقيق سياسة دولة والذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية قد صمِّم بشكل واضح لاستهداف دول معينة وإن مشروع القرار قد رفضته بالفعل المجموعة الأفريقية لوجود نوايا خفية وراءه. وأضاف قائلاً إن بلده يرحب بالمساعدة الدولية التي تقدمها أية دول أعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها الولايات المتحدة، من أجل دعم الجهود التي يبذلها لحماية المرأة وتمكينها. وأضاف قائلاً إن هناك حاجة، مع ذلك، إلى أن تراعي الولايات المتحدة عدم تضخيم أعداد النساء اللواتي تدعي أنهن قد استفدن من أنشطة مراكز النساء في دارفور. وأشار إلى أن حكومة السودان تنفذ برامج عديدة لحماية المرأة في جميع أنحاء البلد وفي دارفور، بالإضافة إلى الأنشطة التي تقوم بها منظمات طوعية، وهي منظمات يأمل في أن تحظى بدعم من الولايات المتحدة والدول الأعضاء الأخرى.

٧٧ - **السيد شينيو** (اليابان): تحدث ممارسةً لحق الرد بالنسبة لبيان أدلت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وقال إنه من سوء الحظ أن ممثل ذلك البلد قد تعرّض لمسائل تتعلق بالماضي وهي مسائل لا تنطبق على البند قيد المناقشة. وأضاف قائلاً إن حكومته قد أقرَّت بتلك المسائل في مناسبات عديدة، بما في ذلك ”إعلان بيونغ يانغ“. وقال إنه فيما يتعلق بنساء المتعة في زمن الحرب أعربت الحكومة بإخلاص عن اعتذارها وندمها وأقرت بأن السلطات العسكرية في ذلك الوقت كان لها دور في تلك المسائل.

٧٨ - وواصل حديثه قائلاً إنه مع ذلك فإن الادعاء بأن ٢٠٠ ٠٠٠ امرأة من كوريا وأماكن أخرى في آسيا قد جنِّدن قسراً كنساء متعة ليس له أي أساس من الصحة. وأضاف قائلاً إن مسألة تاريخ الماضي ينبغي أن تُحلّ من خلال مشاورات محدَّدة تُجرى بهدف تطبيع العلاقات. وذكر أنه لا يمكن لليابان أن تقبل أية محاولة لصرف الانتباه عن المشكلة القائمة، وهي مشكلة عمليات الاختطاف التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أو عن أوجه القلق الأخرى الخطيرة المتعلقة بحقوق الإنسان بأن تبحث اللجنة مسألة تتناول أحداثاً وقعت قبل ما يزيد عن ٦٠ عاماً. وقال إن بلده يحثّ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تنفِّذ القرارات ذات الصلة التي اعتمدتها الجمعية العامة بشأن حقوق الإنسان. وأضاف قائلاً إن اليابان توجِّه الانتباه أيضاً إلى تقرير الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/62/318) الذي يشير إلى تسع حالات اختفاء قسري أو غير طوعي بارزة، ويحثّها على الالتزام بقرار الجمعية العامة ١٧٤/٦١ واتخاذ خطوات لتوضيح تلك الحالات. وقال إنه ينبغي أن تعمل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على حلّ مسألة حالات الاختطاف بالسماح للمختطَفين الباقين على قيد الحياة بالعودة إلى بلدانهم الأصلية. واختتم حديثه قائلاً إنه استناداً إلى النتائج التي توصل إليها الفريق العامل المعني بتطبيع العلاقات بين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والوثيقة التي نتجت عن محادثات الأطراف الستة واعتُمدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تقف اليابان مستعدة للتشاور مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن اتخاذ خطوات محدَّدة تؤدي إلى التطبيع.

٧٩ - **السيد حجازي** (المراقب عن فلسطين): تحدث ممارسةً لحق الرد، وقال إن الشعب الفلسطيني يمر بفترة مؤلمة في تاريخه الوطني، وهي فترة يسعى الشعب الفلسطيني إلى إنهائها باستعادة الوحدة الوطنية وتحقيق حقوقه غير القابلة للتصرف. وأضاف قائلاً إن حكومته قد أدانت صراحةً في

محافل مختلفة أية أعمال عنف وأعمال غير قانونية. وأشار إلى أن حكومته تبذل كل جهد ممكن لمعالجة آثار تلك الأعمال بالنسبة للنساء وذلك في حدود قدرتها التي أصبحت محدودة بسبب تدمير المؤسسات الفلسطينية في السنوات الأخيرة نتيجة لسياسات وممارسات السلطة المحتلة.

٨٠ - واستطرد قائلاً إن تلك الأعمال تُشكِّل، مع ذلك، مسألة فلسطينية داخلية وإن إثارة هذه المسألة في هذا المِحفل هي محاولة للتهرب من الموضوع قيد البحث. وقال إن وفده لم يتطرق إلى الوضع الداخلي لإسرائيل التي يتفشى فيها التمييز، وخاصة ضد السكان العرب، ولكنه ركّز على الأعمال غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل كسلطة احتلال. وأضاف قائلاً إنه يجب الإقرار بأن الوضع الداخلي الفلسطيني قد حدث في السياق الأكبر للاحتلال العسكري الإسرائيلي القائم للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، والانتهاكات المنتظمة من جانب إسرائيل لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وهي انتهاكات يصل الكثير منها إلى مستوى جرائم الحرب.

٨١ - وأضاف قائلاً إن انتهاكات حقوق الشعب الفلسطيني التي ترتكبها إسرائيل منذ ما يزيد عن ستين عاماً قد تعدت إلى حد بعيد أية أفعال غير مقبولة ارتُكبت من جانب أفراد فلسطينيين أو جماعات فلسطينية. وقال إن تلك الانتهاكات تُثبت الوجود الفعلي للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأشار إلى أن إسرائيل قد استخدمت بشكل متكرر ذريعة الإرهاب لتبرير أفعالها التي لا يوجد مبرر لها. وأضاف قائلاً إن الإرهاب الذي يمارسه نظام الاحتلال هو في الواقع السبب في معاناة الشعب الفلسطيني ويتطلب مساعدة دولية. وذكر أن هذا الإرهاب، الذي يؤدي إلى الوفاة وفقد الأسرة والاحتجاز والتشرد والفقر، هو ما تعرضت له النساء الفلسطينيات خلال الاحتلال العسكري الإسرائيلي. وقال إن النساء الفلسطينيات قد حُرمن من حقوقهن الأساسية، بما يشمل الحق في الحياة والأمن والمسكن وحقوقاً كثيرة أخرى. وأضاف قائلاً إن النساء تشعرن بالفزع عندما تهدم البلدوزرات الإسرائيلية مساكنهن وهنّ موجودات داخلها. وأشار إلى أن الأطفال المقيمين في مخيمات اللاجئين يشعرون بالفزع عندما تنهمر الرصاصات والصواريخ على بيوتهم وعلى الساحات التي يلعبون فيها. وذكر أن الرعب هو في الواقع تهديد للسلم والاستقرار في المنطقة. ولذلك فإنه يجب أن تعمل اللجنة دون كَلل من أجل إزالة الرعب الذي تشعر به النساء الفلسطينيات في قلوبهن. واختتم حديثه قائلاً إنه يجب على إسرائيل، بوصفها السلطة المحتلة، أن تسمح للشعب الفلسطيني بأن يتمتع بحياة كريمة وآمنة تكون فيها جميع حقوقه غير القابلة للتصرف موضعاً للاحترام.

٨٢ - **السيد جانغ إل هونغ** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): أعرب عن خيبة أمله إزاء الموقف ذي الوجهين الذي اتخذه الوفد الياباني عندما إدعى عدم صحة مناقشة مسألة نساء المتعة أمام اللجنة وأن الرقم ٢٠٠ ٠٠٠ لا أساس له من الصحة. وأضاف قائلاً إنه على الرغم من أن حكومته تثير هذه المسألة منذ سنوات عديدة فإن اليابان لم تفعل شيئاً حتى الآن من أجل حلها. وذكر أن حكومته قد فعلت كل ما في وسعها لحل مسألة عمليات الاختطاف، وهو ما شمل تقديم الأدلة ذات الصلة والشهود ذوي الصلة. وذكر أن اليابان رفضت مع ذلك قبول صحة ذلك. وأشار إلى أن اليابان قد ذكرت تسع حالات اختطاف بارزة، في حين أن ٨,٤ مليون شخص في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد تأثروا بعمليات الاختطاف التي قامت بها اليابان والتي تشمل ٢٠٠ ٠٠٠ امرأة متعة ومليون شخص لقوا حتفهم. وأعرب في نهاية كلمته عن أمله في أن تقوم اليابان بمعالجة المشكلة بإخلاص وبحسن نيَّة.

٨٣ - **السيد شنيو** (اليابان): قال إنه ليس هناك مبرِّر لأن يكرر أن بلده قد أقر بمسألة نساء المتعة كمسألة جرحت بشدة شرف وكرامة المرأة وذلك لأنه قد أعرب بشكل متكرر وبإخلاص عن الندم لما حدث خلال الحرب. وقال إنه يجب تطبيع العلاقات بين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأضاف قائلاً إنه من الممكن أن تعالَج بإخلاص قضايا الماضي بمجرد بدء المفاوضات. وذكر أن اليابان سوف تطبِّع علاقاتها مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال العمل على تسوية مشكلات الماضي التي يؤسف لها والتوصل إلى حل شامل للمشكلات المعلقة، بما في ذلك عمليات الاختطاف والمسائل النووية والشكاوى السابقة. وقال إنه بالنسبة لعمليات الاختطاف لم تتم تسوية المسألة بالمرَّة. وذكر أنه من بين المُختطَفين الذين تم التعرف عليهم وعددهم ١٧ شخصاً لم يعد منهم إلى اليابان إلا خمسة أشخاص. وقال إن اليابان طلبت تفسيراً واضحاً من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالنسبة للأشخاص الباقين البالغ عددهم ١٢ شخصاً. وأضاف قائلاً إن الأدلة التي قدمتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليست كافية. وقال إنه علاوة على ذلك لا تُعتبر المسألة مجرد مسألة وطنية لأن مواطنين من بلدان أخرى، مثل تايلند ورومانيا، قد اختطفوا أيضاً.

رفعت الجلسة في الساعة ١٨/١٥.